تحت الضغط العالي

▪ قيس قاسم العجرش

قانون جمهورية الأحزاب

بدلاً من تنضيج قانون الأحزاب كي نصبح على عتبة الديمقراطية وجدنا أنفسنا اليوم وسط أحزاب لديها قانونها الذي يسري على الجميع ، على الذين داخل دائرة السلطة أو على أولئك الذين ينتظرون الدور، جالسين في حديقتها.

"القانون" هنا، اعتباراً لا تشريعا، أخذ حيّزه ضمن الأعراف التخادمية التي بدأت تترسخ أقوى من أي نص دستوري أو قانوني عامل كنا نتباهى به كمخدوعين بدستور يحترم.

"قانون" لعبة الأحزاب العراقية هذا لم يُكتب إلا أنه قيل شفاهاً أكثر من أي شيء آخر ، وثقته الاجتماعات المغلقة التي ظاهرها سياسة وباطنها إفلاس عن خطاب الناس، ودقّت أوتاده معزوفات الطائفية والتخويف والاستعداء مراراً وتكراراً من قبل قوم متخومين نصفهم كهنة ونصفهم سباع ليل.

مرّر هؤلاء "قانونهم" الذي وضعوه في يوم أسود غير عراقي بالرغم من كل العراقيين ، لا لأن أطروحتهم كانت أكثر إقناعاً لكن لأنهم تمكنوا من المال السياسي أولاً.

والمال السياسي لمن لا يعلم بإمكانه أن يستديم الخطاب والميليشيات والإعلام والتعتيم والتضليل كي ينجح مرة أخرى في جني مال الفساد، وهذا بدوره يغذي المال السياسي مرّة أخرى مثل دورة المياه في الطبيعة ، إلا أنها دورة تحصد أرواحاً وآمالاً وفرص تقدم أكثر من أي شيء آخر على وجه العراق.

قصة البيضة والدجاجة هي ذاتها مع شفاطي مستقبل الناس ،مع "مشروع قانون الأحزاب" يكرر هؤلاء أنفسهم ويكررون ذات العاب الحاوي التي يجيدونها واليوم يُخرجون لنا من القبعة السحرية نصّاً جدلياً بامتياز تحت مسمى "قانون الأحزاب" يغفل أهم تحد يواجهه العمل "الحزبي" ونعني به المال السياسي والعلاقة بالميليشيات .

بوضوح نقول إن على قانون الأحزاب أن يلزم أحزاب السلطة التي تصنعه أولاً بأن تبسط عقيدتها التي سمحت لها بالعبث بأمن العيش اليومي للعراقيين أمام الملا، وليقولوا لنا كيف سمحت عقائدهم التي تبنوها أن تنظر الى العراق بأكمله كغنيمة وجائزة ؟ وكيف سمحت لهم بأن "يؤنفلوا" السلطة لحساب الحزب والعصبة بالضد من القانون والدستور الذي مزقوه مراراً وداسوا عليه بسنابك الدفع الرباعي.

علينا أن نبحث في قانون الأحزاب الجديد (القديم بألاعيبه النصّية) عن ضمانات لعدم الانزلاق مرة أخرى في الحرب الأهلية التي مازال يحلو للبعض التأكيد بأن العراق لم يشهدها الى الآن ، وإن صدق هؤلاء فعن أي مستوى من الحرب الأهلية يتحدث هؤلاء؟ ...ألا يثير هذا العجب والخوف معاً في آن واحد؟

العجب الأكثر من هذا المُشرّع الرابض في إبط مجلس الوزراء والذي اختص بتنصيص مشاريع قوانين تأكل من جرف كل المسميات السامية التي جاء من أجلها الدستور وهو ينجح الى حد بعيد في إشغال الوسط البرلماني والإعلامي بنصوص جدلية تفيد في قضية واحدة فقط هي تضييع الوقت على طريقة الفرق المتقدمة بعدد من الأهداف في مباراة لكرة القدم ..ضياع الوقت أصبح حرفة لها أصولها وأساطينها ..وهناك شيء أيضاً ، هذا يعني أن الديمقراطية اهتزت شباكها مرّات عدة أمام فرق جمهورية الأحزاب.

شخصية في الحدث

صفيّة السهيل: نظامُنا غيرُ ديمقراطي

النائبة المستقلة لفتت إلى تحكّم رؤساء الكتل بالعمليّة السياسيّة

□ حاورها/ اياد التميمي

انتقدت عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب صفية السهيل نظام الحكم القائم الذي أكدت انه تحول إلى نظام لحكم عدد من الأفراد، هم قادة الكتل. جاء ذلك، في حوار سريع أجرته "المدى" مع النائبة المستقلة السهيل.

× ما هي أولوياتكم في لجنة العلاقات الخارجية؟

– لدينا العديد من القضايا التي نعتبرها من أولويات لجنة العلاقات البرلمانية. إحدى هذه القضايا ميناء مبارك الكويتي وما رافقها من تصعيد إعلامي من الجانبين، وقد سعينا في اللجنة لتعزيز الحوارات بين الجانبين، وأكدنا على الركون الى العلاقات الدبلوماسية من ناحية، وعلى ضمان مصالح العراق الاقتصادية من الناحية الأخرى ، وتواصلنا بشكل مستمر مع وزارة الخارجية ووزارة النقل، وتابعنا اللجان والوفود التي ذهبت إلى الكويت.

×وماذا عن القصف التركي والإيراني ؟

–لجنة العلاقات تابعت أيضا ملف القصف على شمال العراق وكنا جزءا من لجنة برلمانية مع لجنة الأمن والدفاع ذهبنا الى هناك ومازلنا نسعى لحفظ الأمن وسيادة العراق ، وهناك اتفاقيات أمنية موقعة بين الجانب التركي والإيراني بعدم التدخل وانتهاك الاراضي العراقية ، وأنا شخصيا أرى انه يجب ان يكون هناك موقف واضح من رئيس الوزراء حيال ما يجري في إقليم كردستان.

× هل نظام الحكم لدينا نظام برلماني كما نص الدستور ؟

– بالتأكيد لا، فالنظام القائم تديره مجموعة رؤساء كتل تقوم بتحريك خطاباتها بشكل مباشر أو غير مباشر، وهم يمثلون أفرادهم وليس كتلهم، وهناك تفرد واضح من رئيس كل كتلة، حيث يتم الاجتماع مع أفراد في الكتلة بغرف معزولة من اجل ان يملي الرئيس عليهم ما يريد ،والبعض منهم لا يمتلك اتخاذ قرار داخل الكتلة نفسها أو في حزبه أو صناعة شيء يفيد من منحوه أصواتهم.

صفية السهيل

× هل دخولكِ في بادئ الأمر في ائتلاف دولة القانون أثّر على توجّهاتك؟

– أنا لم ابدأ عملي السياسي مع أية جهة أو كتلة، فلدي قناعاتي وتوجهاتي وعندما أتحالف مع أية كتلة، أحتفظ بقناعاتي وتوجهاتي التي تحمل برامج واضحة معلنة، أساسها بناء دولة مدنية لترسيخ مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان التي ضمنها الدستور، وأنا احمل هوية سياسية واضحة، ليبرالية ديمقراطية،وأي شيء يخالف هويتي السياسة لا أتحالف معه، بالتالي أنا مستقلة عن أي حزب ، وأتمنى أن أرى قوى تحقق مصالح العراق في نهج ديمقراطي حقيقي.

×ما الذي يحتاج اليه العراق في الفترة القادمة؟

– مجموعة من التعديلات في كل شيء .نحتاج إلى قوانين جديدة، خصوصا للمفوضية العلية للانتخابات ليبعدها عن المحاصصة الطائفية. وكلنا نعلم أن المفوضية الآن هيئة غير مستقلة، وتوجد هناك تسعة أعضاء من مختلف الأحزاب . ونحتاج الى تعديل قانون الانتخابات البرلمانية والمجالس المحافظات والى قانون الأحزاب، وهذه المرة لن نسمح أن يهمشوا دور المرأة في المشاركة الحقيقية في العملية السياسية.

بغداد حثّت الأسد على الاستقالة

المستشار الموسوي: نرفض سياسة الحزب الواحد والدكتاتورية

□ عن :نيويورك تايمز

بعد أشهر من اللهجة الودودة تجاه حكومة الرئيس السوري بشار الأسد، تنضم الحكومة العراقية إلى بقية البلدان الداعية إلى تنحي الأسد عن السلطة.

وفي مقابلة امس الاول الثلاثاء قال علي الموسوي، مستشار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، إن الحكومة العراقية أرسلت للأسد برسائل تطلب بها منه الاستقالة من منصبه .

يقول الموسوي " نحن نؤمن بان الشعب السوري ينبغي أن ينال المزيد من الحرية و أن يمارس الديمقراطية. نحن ضد حكم الحزب الواحد و الدكتاتورية التي تمنع حرية التعبير ". هذا التصريح من جانب السيد الموسوي يؤشر تغيرا مهما بالنسبة للعراق، فعندما دعت الولايات المتحدة و البعض من حلفائها الى تخلي الاسد عن السلطة، كانت الحكومة العراقية إلى جانب إيران في دعم الاسد. و القى السيد المالكي خطابا يحذر فيه الزعماء العرب من أن إسرائيل ستكون أكثر المستفيدين من ربيع العرب.

عندما بدأ العنف ينتشر في سوريا في شهر حزيران، استقبل السيد المالكي وفدا من رجال الأعمال و المسؤولين الحكوميين السوريين بينهم وزير الخارجية لمناقشة العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين البلدين. في ذلك الوقت دعا المالكي السوريين إلى الاستمرار بالاحتجاجات السلمية و الاعتماد على الحكومة في إجراء الإصلاحات .

قال الموسوي: إن الحكومة العراقية كانت منذ فترة طويلة تريد تنحي الاسد، إلا انه لم يوضح سبب تأخر الحكومة العراقية في التعبير عن موقفها علنيا حتى امس الاول الثلاثاء.

في السابق كان الخصام يسود العلاقة بين العراق و سوريا خاصة خلال الصراع الطائفي في العراق عندما قال الكثير من القادة العراقيين من بينهم المالكي بان سوريا تسمح للمقاتلين الأجانب و الانتحاريين بعبور الحدود الى العراق .

في العام الماضي كانت إيران تضغط على الأسد من اجل دعم المالكي كي يحصل على جولة ثانية في منصبه و منذ ذلك الوقت توثقت العلاقات الاقتصادية و الدبلوماسية بين العراق و سوريا .

قال الموسوي: إن الحكومة العراقية كانت تشعر بالقلق اذا ما انهارت حكومة الاسد، حيث سيعم العنف المناطق الحدودية و يزيد من تهديد الاستقرار في العراق الذي مازال يتعامل مع الهجمات العنيفة كل يوم تقريبا.

و أضاف الموسوي ان الحكومة العراقية سألت المسؤولين الاميركان عن خطط الولايات المتحدة في حالة استقالة الأسد، و قال " إن أهدافنا هي نفس أهداف الولايات المتحدة من تغيير النظام. الفرق الوحيد هو وسيلة تحقيق تلك الأهداف. لا ادري كيف يمكن ضمان ما يحدث في سوريا في حالة التغيير المفاجئ للحكم. أنا متأكد من وقوع حرب أهلية و حلول الفوضى ". و ذكر الموسوي أن سوريا ستنزلق إلى حرب أهلية تشبه الحرب التي انزلق إليها العراق بعد إسقاط النظام السابق عام ٢٠٠٣، " التغيير المفاجئ سيخلق الفوضى في سوريا بسبب انقسام الجيش و الشعب و هذا سيؤدي إلى حرب أهلية ".

في الأسابيع الأخيرة كانت هناك إعادة تقييم واضحة من الجانب الإيراني تجاه سوريا. خلال ربيع العرب كانت ايران حليفا قويا لسوريا، إلا أن الزعماء الإيرانيين دعوا قبل أسبوعين الرئيس الأسد لإجراء بعض الإصلاحات في محاولة للحفاظ على استقرار رئاسته من جهة، و من جهة أخرى لتحسين صورة إيران لدى العالم العربي .

■ ترجمة: المدى

العراقية تحذّر من الفشل السياسي!

التحالف الوطني: أمور سياسيّة وأخرى إداريّة تمنعنا عن تقديم مرشح الداخلية

اتهم ائتلاف العراقية، الذي يتزعمه إياد علاوي، رئيس الوزراء نوري المالكي بالسعي إلى التفرد بالسلطة من خلال امتناعه عن حسم المناصب الأمنية، محذرا من فشل الحكومة في حال عدم تسمية المرشحين لهذه المناصب في وقت قريب.

استمرار الخلاف بشأن الوزارات الامنية

□ بغداد/ المدى

وقالت النائبة سهاد العبيدي في اتصال هاتفي مع المدى "إن المالكي تذرّع بشتى الوسائل لكي يؤخر تسمية مرشحي الداخلية والدفاع، وأشارت إلى أن" ائتلاف العراقية قدّم ٢٠ مرشحا، لشغل وزارة الدفاع لكنها قوبلت برفض رئيس الوزراء" وأوضحت أن "نواب ائتلاف دولة القانون اتهموا مرشحي العراقية بأنهم مشمولون بملفات اجتثاث البعث ".

وقالت العبيدي إن" رئيس الوزراء يسعى إلى التفرد بالسلطة وإدارة الدولة بالوكالة " وشددت على أن" الإقصاء والتفرد باتخاذ القرارات سيؤديان إلى فشل الحكومة، وبالتالي إسقاط العملية السياسية برمتها " واستأنفت موضحة "أن تأخير تسمية المرشحين الأمنيين لا يصب في صالح أية جهة سياسية، بل إن المستفيد الأكبر منه هو أميركا التي تحاول جاهدة إبقاء قواتها أطول فترة ممكنة في العراق" .

تأتي هذه التصريحات بعد أن كشفت كتلة المواطن، أحد مكونات التحالف الوطني عن عدم وجود توافق داخل التحالف على تسمية وزير الداخلية، إذ قال النائب فالح ساري في تصريح لوكالة كل العراق أمس الأول الثلاثاء " إن تأخير تسمية وزير للداخلية حتى هذا الوقت يعود إلى عدم وجود توافق بين مكونات التحالف الوطني"، مشيرا إلى " أن عددا من الأسماء تم طرحها لشغل حقيبة الداخلية، ولكنها غُيّرت في اللحظات الأخيرة" وأبدى النائب الساري أسفه بسبب" الافتقار إلى الوضوح وغياب المعايير المحددة داخل التحالف لاختيار المرشحين، رغم مرور سنة ونصف على تشكيل الحكومة" .

من جانبه، عزا التيار الصدري احد مكونات التحالف الوطني عدم تسمية مرشح لوزارة الداخلية، إلى أسباب إدارية وسياسية حالت دون حسم إشكالية هذه الحقيبة ، وقال النائب عن التيار جواد الجبوري "هناك أسباب سياسية، وأخرى إدارية، خاصة بشخص رئيس الوزراء نوري المالكي، باعتباره القائد العام للقوات المسلحة، وله الكلمة الفصل في موضوعة المناصب الأمنية، حالت دون تسمية مرشح للداخلية" .

وأكد الجبوري في اتصال هاتفي مع المدى أمس الأول أن" إجماعا لم يحصل حتى الآن داخل التحالف الوطني على حسم مرشح وزارة الداخلية لعدم توافر الشروط المهنية " . وفي إشارة منه لوزارة الدفاع، أوضح الجبوري أن" أمام ائتلاف العراقية مخاضين عسيرين لتقديم مرشحه للدفاع ، أولهما مخاض داخلي يتعلق بالتنافس المستعر داخل المكون نفسه، والثاني في الآلية المتبعة لدى المالكي بالموافقة على ما يعرض عليه من أسماء " .

من جهة أخرى، أكد ائتلاف دولة القانون جاهزية تسمية مرشحيه لوزارة الداخلية ، إلا أنهم علقوا عدم تقديمها لتلكؤ العراقية، " ويشار إلى أن كثر من سنة قد مضت على تشكيل الحكومة والوزارات الأمنية لا تزال شاغرة بسبب عدم توافق الكتل السياسية على أسماء المرشحين لتلك الوزارات التي تدار حاليا بالوكالة ، حيث كلّف رئيس الوزراء وزير الثقافة سعدون الدليمي بمهام وزير الدفاع وكالة ، وأوكل إلى نفسه مهام وزارة الداخلية لحين الانتهاء من تسمية المرشحين .

وقال النائب عن ائتلاف دولة القانون إن" العراقية" أبلغت رئاسة الوزراء بترشيح وزير الداخلية الأسبق جواد البولاني لتولي الحقيبة، لكنها تراجعت عن ذلك في اللحظات الأخيرة" .

وأكد النائب عن كتلة المواطن النيابية علي شبّر "انه آن الأوان لكي يشعر المواطن بان الحكومة والبرلمان يعملان من اجل مصلحته ومصلحة البلد العليا" . وقال شبّر لوكالة كل العراق " من الضروري التوجه الآن إلى المواطن واحتياجاته، إذ انه حتى الآن لم يشعر بأن الكتل السياسية جاءت لخدمته" مشيراً إلى أن " الكتل السياسية منشغلة في الخلافات والصراعات في ما بينها وتاركة المواطن خلفها" . وأضاف شبر إن " كتلة المواطن ماضية عن طريق مجموعة من المحاولات في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين وانهاء الخلافات الموجودة على الساحة لغرض الالتفات الى المواطن واحتياجاته، فالكتلة اخذت على عاتقها خدمة المواطن " مبيناً أن " مسؤولية خدمة المواطن مشتركة ولا يمكن لأحد أن يتنصل عنها" .

■ إلقاء القبض على عصابة للاغتيالات في العامرية

قال مصدر في قيادة عمليات بغداد، إن قوة خاصة تمكنت من إلقاء القبض على (٤) من أفراد عصابة إرهابية متخصصة بعمليات الاغتيال في منطقة العامرية.

ونقلت الوكالة الإخبارية للأنباء عن مصدر قوله، أمس الأربعاء: أن قوة عراقية خاصة تمكنت ، من إلقاء القبض على (٤) من أفراد عصابة إرهابية متخصصة بعمليات الاغتيال في منطقة العامرية، بعد ورود معلومات دقيقة عن أماكن تواجدهم. وأشار المصدر الى: ان القوات ضبطت بحوزتهم كمية من الاسلحة والاعتدة والمعدات التي تستخدم في صنع العبوات اللاصقة، إضافة الى (٣) عبوات ناسفة.

وذكر المصدر: أن القوات ذاتها وفي عملية منفصلة تمكنت وبالتعاون مع خبراء المتفجرات من إبطال مفعول (٣) عبوات ناسفة، وضبط قاعدة لإطلاق الصواريخ في حي الأطباء بمنطقة الجهاد.

■ "دولة القانون" يدعو علاوي إلى خطاب "محترم"

انتقد نائب عن ائتلاف دولة القانون تصريحات رئيس القائمة العراقية الذي رد فيها على تصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي.

وقال النائب شاكر الدراجي لوكالة كل العراق إن " تصريحات علاوي حول عدم احترامه لتصريحات رئيس الوزراء تنمي عن شخص المتحدث وهو منطق غير صحيح ومرفوض " .

وأضاف ان " تصريحات علاوي التي جاءت رداً على حديث المالكي بشأن عدم مقبوليته بالعملية السياسية، ووصفه لحديث الأخير بأنه لا يشتريه بـ(فلسين)، على الرغم من كلمة رئيس الوزراء بعدم مقبولية علاوي كشريك تبقى عبارة سياسية ليس فيها ما يريب أو ما ينقص من شخصية أي طرف لكن الرد بهكذا طريقة لا يرقى إلى مقام مسؤولية هكذا شخصية سواء أكان للمتحدث أو المعني بالحديث".

■ "المواطن" تتّهم الفرقاء بترك هموم الشارع العراقي

أكد النائب عن كتلة المواطن النيابية علي شبّر "انه آن الأوان لكي يشعر المواطن بان الحكومة والبرلمان يعملان من اجل مصلحته ومصلحة البلد العليا" . وقال شبّر لوكالة كل العراق " من الضروري التوجه الآن إلى المواطن واحتياجاته، إذ انه حتى الآن لم يشعر بأن الكتل السياسية جاءت لخدمته" مشيراً إلى أن " الكتل السياسية منشغلة في الخلافات والصراعات في ما بينها وتاركة المواطن خلفها" . وأضاف شبر إن " كتلة المواطن ماضية عن طريق مجموعة من المحاولات في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين وانهاء الخلافات الموجودة على الساحة لغرض الالتفات الى المواطن واحتياجاته، فالكتلة اخذت على عاتقها خدمة المواطن " مبيناً أن " مسؤولية خدمة المواطن مشتركة ولا يمكن لأحد أن يتنصل عنها" .